

جودة الخدمات التعليمية ودورها في دعم التنمية المستدامة في دول الخليج العربي - نماذج مختارة -
**The quality of educational services and their role in supporting sustainable
 development in the Arab Gulf states Selected Models**

فيروز زروخي* ، جامعة حسيبة بن بوعللي الشلف (الجزائر)،

عبد القادر قطاف، المركز الجامعي آفلو (الجزائر)،

وهيبة ختيري، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2021/02/21؛ تاريخ المراجعة: 2021/05/31 تاريخ القبول: 2021/06/30

ملخص :

هدفت الدراسة إلى إبراز جهود المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق نظام تعليمي جيد وفقا لما جاء في أجندة الأمم المتحدة، تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة (2030)، وخلصت الدراسة إلى أن التعليم في الدولتين يعد كأولوية وطنية، حيث تم إتباع استراتيجيات ويتم القيام بجهود ومجموعة من المبادرات في سعيهما نحو تطوير رأس المال البشري والاقتصاد المتنوع القائم على المعرفة.

الكلمات المفتاح : جودة تعليم ؛ تنمية مستدامة ؛ دول خليج عربي.

تصنيف JEL : Q20 ؛ I20

Abstract:

The study aimed to showing the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia and the United Arab Emirates to achieve a good education system, according to the United Nations agenda, in order to achieve the goals of sustainable development (2030). The study concluded that education in the two countries is a national priority, as strategies are followed and efforts are made. And a set of initiatives in their quest to develop human capital and a diversified knowledge-based economy.

Keywords: Quality education ; sustainable development ; Arab Gulf states.

Jel Classification Codes : Q01 ; I20

I- تمهيد :

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، إذ أضحى مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه، فقد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري، فخلال خمسينيات القرن الماضي اهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بتعليمه وتدريبه.

أصبح الحرص على تحقيق جودة العملية التعليمية مطلبا أساسيا لجميع الدول خصوصا في ظل التحديات العالمية التي يواجهها القطاع، لذا نجد المؤسسات التعليمية بحاجة إلى تطوير قدراتها والاستجابة لتلك التحديات تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، ونحن ومن خلال دراستنا هاته ركزنا على واقع جودة التعليم في دول الخليج العربي واختارنا دولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية نموجا لدراستنا وتمثل مشكلة بحثنا في السؤال الرئيس التالي:

* المؤلف المرسل: f.zerroukhi@univ-chlef.dz

فيما تتمثل أهم المبادرات والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق مستوى التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030) في دول الخليج عامة والسعودية ودولة الإمارات بشكل خاص؟
وينتق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهم الإنجازات المحققة والداعمة لجودة التعليم في دول الخليج العربي؟
 - ما واقع جودة التعليم في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة؟
 - ما أبرز التحديات التي تواجه القطاع التعليمي في دول الخليج العربي؟
- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز جهود المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في سعيها لتحقيق التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي جاءت في أجندة الأمم المتحدة (2030)، وكذا تحديد أهم مؤشرات التعليم في الدولتين وأهم الإنجازات المحققة.
منهج ومخاور الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات المتعلقة بمؤشرات واستراتيجية نظام التعليم في الدولتين، ومعالجة الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية تتعلق بالجانب النظري والجانب التطبيقي عالجتا فيه النماذج المختارة.

II - الجانب النظري:

تم التطرق في هذا الجزء إلى:

1.II الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة تضافر جهود المنظمات والخبراء، إذ تم التركيز على أهمية كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي كضرورة للوصول إلى التنمية المستدامة، وفي هذا الشأن صدر تقرير الأمم المتحدة عام 1987 حاملا اسم برونتلاند والذي يعد نقطة التحول حيث بدأ الاهتمام بالمسائل البيئية وتبلور الفكر المفاهيمي للتنمية المستدامة، ثم بعده مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في عام 1992 في ريو دي جانيرو، والذي صدرت عنه وثيقة الأجندة 21 التي حددت معايير تحقيق التنمية المستدامة لمواجهة تحديات القرن 21. (خلف الفتاح، 2016، ص122) وصولا إلى قمة جوهانسبورغ لسنة 2002 (مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة) ثم جاءت قمة المناخ المنعقدة بكوبنهاغن عام 2010، إضافة إلى العديد من المؤتمرات المحلية والقارية.
أما العالم العربي فلقد شهد انطلاقة للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي انعقد في تونس أكتوبر 1986 والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة شهر سبتمبر من سنة 1991.

1.1.II مفهوم التنمية المستدامة:

من أهم التعريفات التي قدمت لهذا المفهوم وأكثرها انتشارا ذلك الوارد في تقرير برونتلاند والذي عرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو أضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. (WCED, 1987, p43) وعرفها Afgan بأنها معاملة المستقبل على الأمد البعيد بطريقة مماثلة لمعاملة الحاضر (Afgan & All, 2005, p 331) وعرفتها منظمة الزراعة العالمية (FAO) بأنها إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه

عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول (راكز هاويت، 1990، ص210) ويعرفها Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، هما عمليات متكاملة وليست متناقضة (محمد غنيم وأحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، 2007، ص 25)

تسعى التنمية المستدامة لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تحددها في الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تقضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز الطبيعة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر السكان والتنمية لعام 1994 يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل. (حجام وطري، 2019، ص 124)

ولمفهوم التنمية المستدامة أصولاً تاريخية مرت بمجموعة من المراحل من بينها: (حمد حسين ومحمود علي، 2019، ص 274)

- **المرحلة 1:** في هذه المرحلة حصلت دراسة التناقض المتولد عن التراكم في الثروات وكذلك ضرورة إدخال التكلفة الاجتماعية لنشاط المشروع في حساباته الاقتصادية.
- **المرحلة 2:** تركز على أهم ما يحدث من عملية إفساد بيئي وتبذير في استخدام الموارد البيئية.
- **المرحلة 3:** تحظى هذه المرحلة باهتمام المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية التي تسعى من خلال التركيز على إستراتيجية اقتصادية إدارية تتضمن منظورا اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.
- مما سبق يتضح لنا أن التنمية المستدامة تميزها العديد من الخصائص أهمها:
 - المدى الطويل حيث أن البعد الزمني هو الأساس، فضلا عن البعد الكمي والنوعي؛
 - تأخذ في الاعتبار حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية؛
 - تليي أساسا الاحتياجات الأساسية للفرد؛
 - الجانب الانساني وتطوير أول أهدافه، لاسيما الاهتمام بالفقراء؛
 - تساعد في الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية مع كل محتوياته؛
 - تراعي الحفاظ على تنوع وخصوصية المجتمعات ثقافيا ودينيا؛
 - تقوم على التنسيق والتكامل الدوليين في استخدام الموارد وتنظيم العلاقة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

II. 2.1. أسس التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من الأسس والمبادئ من أجل تحقيق أهدافها ومن أهمها: (خلف الفتاح، 2016، ص123)

- أن تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والهدر على اعتبار أنها تنمية وشراكة بين الجيل الحاضر وأجيال المستقبل؛
- أن الهدف من التنمية هو التوزيع العادل لعائدات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي لشرائح المجتمع وتكوين جسور الربط بين برامج التنمية والحفاظ على عناصر البيئة الطبيعية؛
- مراجعة أنماط المشاريع الاستثمارية الحالية وتشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة للحد من مظاهر الاختلال بالتوازن البيئي والحفاظ على ديمومة قاعدة الموارد الطبيعية؛
- أنها تنمية تدعو ليس فقط إلى تغيير أنماط الاستهلاك لتجنب التبذير وكذلك إلى تعديل أنماط الاستثمار والإنتاج الأنظف وتقليل استهلاك الطاقة؛
- لا بد أن يشمل مفهوم العائد من التنمية كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية غير المباشرة، وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد البيئية؛
- استخدام التكنولوجيا المتطورة للنظم الانتاجية التي ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية واستدامة الموجود منها لتجنب انهيار مقومات التنمية مستقبلا.

II. 3.1. أهداف التنمية المستدامة:

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة طبقا لما ورد بأجندة القرن الحادي على النحو التالي:

*البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير النمو الاقتصادي بما يخدم متطلبات الاستدامة التي تأخذ في حسابها وعلى المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية، الطبيعية والنباتية، فالبعد الاقتصادي هنا يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية بما يخدم الاهتمامات البيئية والاجتماعية ضمن الأسلوب التقليدي لاتخاذ القرارات، وهو ما ينطوي على خلق جديد من المبادئ الاقتصادية، وذلك بمراعاة العوامل التالية: (مشري وبقعة، 2017، ص 362)

- النمو الاقتصادي المستدام؛

- كفاءة استخدام رؤوس الأموال؛

- اشباع الحاجات الرئيسية؛

- العدالة الاقتصادية.

*البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الانسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية. (محمد علي وردم، 2003، ص 189)

*البعد البيئي:

وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، وتستند تحركاتنا في المقام الأول إلكمية ونوع الموارد الطبيعية والنضوب البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المكستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى المعرفة العلمية لإدارة الموارد الطبيعية لسنوات

عديدة قادمة، من أجل الحصول على أساليب منتظمة ومترابطة مع إدارة النظام البيئي لمنع المزيد من الضغوط (ريدة ومهنا، 2009، ص 4).

ثم أضيف بعد آخر للأبعاد الثلاثة السابقة وهو:

*البعد التقني والإداري:

يهتم بالتحويل إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، ويكون الهدف من التكنولوجيات إنتاج حد أدنى من الملوثات والغازات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدويرها داخليا وتساند النظم الطبيعية وذلك من خلال :

- خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير؛
 - إحراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة في كل المجالات؛
 - أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة.
- ومما سبق يتضح لنا أن التنمية المستدامة تركز على الأهداف الرئيسية التالية:
- #### *الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

يشير هذين البعدين إلى عاملين أساسيين هما زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال المتوازن لموارد البيئة فضلا عن العلاقة بين الطبيعة والسكان وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، إلى جانب الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان والأهداف الجانبية الأخرى المتعلقة بتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

*الهدف السياسي:

ويقصد بالهدف السياسي تأمين أنواع الحكم الديمقراطية والقضاء على القمع والاضطهاد والعنصرية ونشر مفاهيم الديمقراطية وحرية الفكر والتنقل والتعبير ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع فضلا عن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإعطاء الأخيرة حقوقها لتأخذ دورها في المجتمع.

*الهدف البيئي:

يركز على: (خضري، 2014، ص 83)

- تحقيق نظافة البيئة من التلوث الذي ينعكس ايجابيا على الماء والهواء والتربة؛
- توسيع مساحات الاقتصاد الأخضر وبما يقلل من ظاهرة التصحر؛
- الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية؛
- وتحقيق الأهداف السابقة بكل أبعادها يتم باعتماد مجموعة من الوسائل والإجراءات حسب (مناخي وناجي مجيد، 2017، 6) أبرزها مايلي:
- إزالة عوائق التنمية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية، السياسية والأمنية وإبدالها بما هو داعم من قيم وسياسات جديدة للتنمية؛
- الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- توظيف التكنولوجيا الملائمة لتطوير الإنسان والمجتمع والبيئة؛
- المشاركة الشعبية الفاعلة في اتخاذ القرارات.

II. 2. الإطار المفاهيمي لجودة الخدمة التعليمية:

يواجه التعليم اليوم تحديات عالمية من التغيرات التكنولوجية والمتطلبات المتزايدة لعالم اليوم، ولهذا تحتاج المؤسسات التعليمية وكغيرها من المؤسسات إلى تطوير قدراتها والاستجابة لهذه المطالب مثل باقي المؤسسات الاقتصادية، فجودة التعليم أصبح أحد تلك المتطلبات الأساسية إذ لم يعد أمرا اختياريا بل أصبح واقعا تفرضه طبيعة الظروف والمتغيرات في بيئة الأعمال.

II. 2.1. مفهوم جودة الخدمة التعليمية وأهميتها:

تعرف على أنها القوة الدافعة المطلوبة لدفع النظام التعليمي بشكل فعال ليحقق أهدافه والرسالة المنوطة به اتجاه المجتمع والأطراف العديدة ذات الاهتمام بالتعليم. (عيسات وجميل، 2019، ص45)

وتعني كذلك مقدرة مجموع الخصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، وهي مجموعة الشروط والمواصفات والمعايير التي يجب أن تتوفر في العملية التعليمية ويهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي. (Taylor & Bogdan, 1997, p14)

وبالحديث أهمية جودة الخدمة التعليمية التي أصبحت أحد الاحتياجات الرئيسية لكافة المجتمعات الإنسانية وذلك لما تحققه من ارتقاء في المستوى الثقافي للمجتمع بشكل عام وفيما يلي نلخص أهم فوائدها: (علي عمران، 2017، ص 28)

- تحقيق الترابط والتكامل بين جميع الأكاديميين والإداريين والعمل بروح الفريق الواحد؛
- رفع مستوى الوعي لدى المستفيدين من خدمات المؤسسات التربوية من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة؛
- تمكن إدارة المؤسسات التربوية من حل المشكلات بالطرق الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها؛
- الوفاء بمتطلبات الطلبة والمجتمع والبحث العلمي والوصول إلى رضاهم؛
- زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء لجميع الأكاديميين والإداريين؛
- الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة والتي تنعكس على جوانب شخصيتهم.

II. 2.2. أبعاد جودة الخدمة التعليمية:

لقياس جودة الخدمة التعليمية نعتمد على مجموعة من الركائز أو الأبعاد من أهمها: (سليم، خالد خال، وجيمن، 2019، ص 167)

*جودة أعضاء هيئة التدريس:

يعد أعضاء هيئة التدريس الحجر الأساس لتحقيق جودة التعليم كونهم المشرفين المباشرين على إيصال المعرفة للطلبة وبالتالي هم العنصر المزود أو المانح لرأس المال البشري بالمعرفة والأفكار، لذا يجب أن يكون عضو هيئة التدريس متميزا وعلى دراية واسعة بمختلف التطورات الحاصلة في العلم، وله القدرة على استعمال أحدث تقنيات التعليم والبحث من أجل بناء رأس مال بشري مبدع، ويشترط هذا خصوصا توافر القنوات الفاعلة للتواصل والتشارك في المعرفة بين أعضاء هيئة التدريس.

* جودة الطرائق التدريسية:

تعد المناهج العلمية من أهم مقومات نجاح المؤسسات التربوية في إعداد رأس مال بشري مبدع وخلاق، وفي هذا الصدد يعد أسلوب التدريس من المقومات الهامة المساعدة في تحقيق خدمة ذات جودة عالية في المؤسسات التربوية، وهناك أساليب مختلفة في التدريس يجب اختيار أنسبها حسب نوع المادة فبعض المواد تحتاج إلى الحفظ والاستظهار والبعض الآخر تحتاج إلى قدرات الخلق والإبداع ومنها ما تحتاج إلى الممارسة العلمية والتجربة الميدانية ومنها ما تحتاج إلى المشاركة والمبادرة والقدرة على التحليل والاستقراء، لذلك يلعب أعضاء هيئة التدريس ومسؤولي المؤسسات التربوية دورا رائدا في عملية خلق المعرفة وتجديدها وتطويرها عن طريق البحث العلمي الموضوعي من أجل الوصول إلى حقائق ومعارف واكتشافات علمية جديدة.

* جودة الإدارة التعليمية:

يقصد بها مدى امتلاك الإدارة لقيادات ذات مهارات فنية وإنسانية وإدراكية ومدى قدرتهم على التعامل مع مختلف الأطراف المستفيدة من الخدمة التعليمية. (رليد وعشمان، 2020، ص 149)

* جودة البحث:

يعتبر البحث من أهم مرتكزات التطوير التعليمي والاجتماعي معا، فالبحث في القضايا التعليمية، الأكاديمية والمشكلات المجتمعية يطرح تصورات تطويرية جديدة لكل من البيئة الجامعية والبيئة المحيطة على حد سواء.

II.3.2. متطلبات تحقيق الجودة في مجال التعليم:

يتوقف تطبيق الجودة في النظام التعليمي على مدى توفر هيكل تنظيمي قادر على استيعاب مفاهيم الجودة واستخدامها بشكل سليم مع القيام بعمليات التطوير المستمر لتحسين نوعية المنتج التعليمي كما أن تطبيق الجودة يتطلب: (المهنكر، 2017)

- ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع الأفراد كأحد الخطوات الرئيسية لتبني إدارة الجودة الشاملة، حيث أن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسسة الواحدة يجعلهم ينتمون إلى ثقافة تنظيمية جديدة تؤدي دورا بارزا في التطوير والتجديد لدى المؤسسات؛
- تنمية الموارد البشرية لأعضاء الهيئة التدريسية والمشرفين الأكاديميين وتحديث المناهج وتبني أساليب التقويم المتطورة وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التعليمي المطلوب؛
- التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد القائمين على العملية التعليمية؛
- تطوير نظام للمعلومات لجمع الحقائق واتخاذ قرارات سليمة بشأن أية مشكلة؛
- تعويد المؤسسة التعليمية بصورة فاعلة على ممارسة التقويم الذاتي للأداء؛
- المشاركة الحقيقية لجميع المعنيين بالمؤسسة في صياغة الخطط والأهداف اللازمة لجودة عمل المؤسسة، من خلال تحديد أدوار الجميع وتوحيد الجهود ورفع الروح المعنوية في بنية العمل في كافة المراحل والمستويات المختلفة؛
- استخدام أساليب كمية في اتخاذ القرارات وذلك لزيادة الموضوعية والبعد عن الذاتية.

II.4.2. أهمية ودور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة:

يعتبر التعليم عملية مستمرة ومتطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة الأجندة 21 حيث يعد التعليم من أهم المدخل التي يمكن أن يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة، وهناك ارتباط حساسي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وفي وثيقة الأجندة 21 فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة. وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم وفي تدريب سكانها على المعلومات الحديثة ولكن لا يزال هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي بذله.

ومن أهم المؤشرات التي تقيس مستوى التعليم في البلد نجد:

مستوى التعليم : ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى أحر صف من التعليم الابتدائي .

محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

III . تحقيق التنمية المستدامة من خلال جودة التعليم في دول الخليج العربي.

تعد الموارد البشرية الثروة الحقيقية لأي اقتصاد نظرا لدورها الفعال في تحقيق الأهداف الإستراتيجية ولمساهمتها في استغلال باقي الموارد بكفاءة وفعالية، لذا يعد الاهتمام بهذا المورد من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى مختلف دول العالم بشكل عام ودول الخليج العربي على وجه الخصوص لتحقيقها، ويعد الاستثمار في تعليمها من أهم المتطلبات أو من أهم المدخل لتحقيق تلك الأهداف.

III.1. تحديات التعليم في دول الخليج العربي:

رغم أن دول الخليج العربي تولي اهتماما كبيرا للقطاع التعليمي إلا أن هذا القطاع يواجه جملة من التحديات في بعض الدول من أهمها تلك الممارسات التعليمية والتدريسية التقليدية خصوصا في القطاع العام، حيث يتم التركيز على الجوانب المادية (المدخلات) دون اهتمام كاف بالمخرجات أي عدم التركيز على الجوانب الكيفية والنوعية للعملية التعليمية، حيث تضاعف عدد الطلاب في المقابل لوحظ انخفاض الموارد المخصصة له، ما أدى إلى عدم القدرة على توفير نوعية تعليم جيدة ولم تتمكن بعض الدول من إدارة نظمها التعليمية بكفاءة.

وهناك تحديات أخرى تواجه القطاع منها غياب الإرادة السياسية للنهوض بالعملية التعليمية وبعض الدول أولوياتها مختلفة ولا تخصص تمويلا كافيا للقطاع التعليمي، كما أن غياب الأمن بسبب النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في بعضها يعيق العملية التربوية ويحرم مئات الطلاب من الالتحاق بالمدارس، إضافة إلى افتقار البعض منها لقواعد بيانات وإحصاءات دقيقة وحديثة، كما أن أغلب البيانات ليست مبنية على أساليب علمية دقيقة، ضف إلى ذلك غياب القطاع الخاص في بعضها مما أدى إلى غياب المنافسة وغياب التنسيق وعدم التوافق مع القطاع العام. (عثمان، 2011)

ومن أبرز التحديات نجد كذلك: (المسيلم، 2011)

- التعليم بمنهج وكتبه الدراسية وإعداد معلميه مازال منفصلا أو غير ملاحق للتطور العلمي والمعرفي في المجالات المختلفة؛

- طرق التدريس مازالت معتمدة إلى حد كبير على التلقين والحفظ وليس على تنمية التفكير وتدريب الطلبة على الإبداع والمشاركة في التطور العلمي؛

- التعليم بنظمه مازال منفصلا إلى حد كبير عن احتياجات المجتمع وعن خططه التنموية وعن فهم البيئة التي يعيش فيها الأفراد؛

- المبالغة في المركزية الشديدة والبيروقراطية المفرطة وضعف التواصل والتنسيق الإداري، كل ذلك أدى إلى تعطيل الكثير من الأعمال وأضاع جهود المؤسسات التعليمية..

لكن رغم هذه التحديات إلا أن التعليم في دول الخليج العربي حقق نجاحات ملموسة مما أدى إلى خفض نسبة الأمية في العديد من دوله، وهناك البعض من تلك الدول من يستخدم التكنولوجيا المتطورة في التعليم، وفي النقطة الموالية سنسلط الضوء على نماذج نجحت في هذا القطاع.

III. 2. تجربة المملكة العربية السعودية:

لقد حرصت المملكة العربية السعودية منذ الانطلاق الرسمي لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والمحقة لأهداف التنمية المستدامة لعام 2020، على بناء أطر وطنية وكان الهدف الرابع منها يتمحور حول " ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة"

وقد نال التعليم في المملكة العربية السعودية أكبر نصيب من ميزانية سنة 2018، حيث قدرت ميزانيته 51 مليار دولار ومن أهم الجهود المبذولة لتحقيق الهدف أعلاه ما يلي: (بتصرف) (أهداف التنمية المستدامة، 2018، 53)

- تشكيل لجنة وطنية لمتابعة الهدف الرابع في خطة التنمية المستدامة وتهدف هذه اللجنة إلى قيادة الجهود ووضع الخطط وتنفيذ المبادرات المتعلقة بالهدف الرابع إضافة إلى مساندة الجهات المختصة بتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة فيما يتطلب دعم التعليم؛

- بناء نظام حديث للحكومة والسياسات ومنه إصدار نظام موحد للتعليم وكذلك نظام للجامعات؛

- بناء استراتيجية التعليم والتدريب في المملكة تنص رؤيتها على " متعلم يحقق أعلى امكانياته ومشارك في تنمية مجتمعه ووطنه من خلال نظام تعليمي عالي الجودة ومنافس علميا"؛

- إطلاق عدد من المبادرات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة؛

- الحرص على تطوير التعليم من خلال تحقيق التكامل بين التعليم بشقيه العام والعالي وتعزيز البنية الأساسية السليمة له بما يكفل أن تكون مخرجاته متوافقة مع خطط التنمية وسوق العمل؛

ومن أهم مؤشرات التعليم في المملكة العربية السعودية لسنة 2017 نجد:

- عدد المدارس 38368 مدرسة؛

- بلغ عدد الطلاب في المدارس 6230108 طالب؛

- بلغ عدد المعلمين في المدارس 537147 معلم؛

- عدد الجامعات الحكومية في المملكة 28 جامعة؛

- عدد الجامعات والكليات الأهلية في المملكة 30 كلية / جامعة؛

- معدل الطلاب لكل معلم 11؛

- معدل الالتحاق بالتعليم المهني 24.26 %

وتشير الإحصاءات كذلك إلى أن نسبة القادرين على القراءة والكتابة 89.1 % للذكور، و79.4% للإناث، وتصل نسبة الأمية في المقابل إلى أقل من 5.6% (بتصرف) (التعليم في السعودية) ويعد نظام التعليم في السعودية نظام تعليمك متطور وحديث مقارنة بالدول العربية، حيث تولي له المملكة أهمية كبيرة لرفع جودة المخرجات وزيادة فاعلية البحث العلمي، كما تسعى إلى أن تكون خمس جامعات سعودية بين أفضل 200 جامعة ضمن التصنيف العالمي، وكذا مساعدة الطلبة على تحقيق نتائج أعلى من المعدلات الدولية في مؤشرات التعليم العالمية، مع العمل على تطوير المواصفات الوظيفية لكل مجال تعليمي، وكل ما سبق يعكس لنا أن التعليم هو الركيزة الأساسية التي تسعى المملكة من خلالها إلى تحقيق الرقي في العلوم والمعارف.

III. 3. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة:

ضمانا لاستمرارية جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق أهدافها الطموحة في مجال التنمية المستدامة تم تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة سنة 2017، لتتولى قيادة الجهود المبذولة لتعزيز هذه الأهداف وملكية الدولة لها، وفي عام 2018 عملت اللجنة على عدد من المشاريع الداعمة لتنفيذ بنود أجندة 2030 على المستوى المحلي والعالمي لدعم الأهداف التنموية.

ويعد تطوير قطاع التعليم حسب وزير التربية والتعليم حسين بن ابراهيم الحمادي في دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، حيث يعتبر توفير التعليم لجميع أفراد المجتمع أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف، وعملت وزارة التربية والتعليم في الدولة بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين على إعداد استراتيجيات تقوم على أسس متينة تهدف إلى تسخير الامكانيات الكاملة لرأس المال البشري تكفل تحقيق أعلى مستويات المشاركة في التعليم عالي الجودة، وتشجيع تنظيم المشاريع وتقديم الرعاية لقادة القطاعين العام والخاص، كما أن قرار دمج وزارة التربية والتعليم مع وزارة التعليم العالي مكن دولة الإمارات العربية المتحدة من التركيز على تحقيق عملي المساواة والجودة لسد الفجوة بين المتطلبات الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل.

كما عملت وزارة التربية والتعليم على تسريع الانجاز بقصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إدراج مواد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الذكاء الاصطناعي ضمن نظامها التعليمي باعتمادها لبرامج التعلم الذكي ومركز البيانات المتخصصة.

كما اهتمت وزارة التربية والتعليم بتطوير البيئة التعليمية الذكية لتخدم 25000 معلم ومعلمة، وما يزيد عن 300000 طالب وطالبة، وأكثر من 500000 من آباء الطلبة، كما حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عالميا في مؤشر عدد الطلبة الدوليين وفقا لتقرير تنافسية المواهب العالمية لعام 2018. وبالحديث عن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم فقد اعتمد مجلس الوزراء ميزانية كلية لسنوات 2018 إلى غاية 2021 قدرت بـ 49 مليار دولار أمريكي، منها 16.3 مليار دولار أمريكي لسنة 2019 مع تخصيص 17 % منها لقطاع التعليم.

ولتحقيق هدف التعليم الجيد تسعى الدولة إلى:

- بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الإعاقة والفروق بين الجنسين، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وكذا بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وحالية من العنف وشاملة للجميع؛

- تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول عام 2030. (التميز في التنفيذ : البيانات لتحقيق أجندة 2030)
 - كما تطبق الوزارة منظومة متكاملة لضمان جودة الخدمات التعليمية، تشمل إطاراً محدداً لتقييم المؤسسات التعليمية والرقابة عليها وفق معايير وطنية لها أدوات وإجراءات محددة وذات دورية معلنة وتتخذ هذه المنظومة شكلين رئيسيين هما الرقابة والتقييم والهدف من هذا: (الإطار العام لسياسة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018)
 - ضمان تحقيق جوانب الجودة الأساسية في التعليم؛
 - توفير مرجعية أساسية للتطوير والتحسين المدرسي؛
 - توفير معلومات عن أداء المدارس لترشيد خيارات أولياء الأمور؛
 - تشكيل حالة من التنافسية الإيجابية بين المدارس لتطوير آدائها.
 - وتتمثل أهم الإنجازات لتحقيق جودة التعليم في: (التعليم الجيد، 2020)
 - تخصيص ما يقارب 20 % من حجم الإنفاق الرئيسي للحكومة لتطوير نظام التعليم؛
 - توفير تعليم مجاني لمواطني دولة الإمارات في المدارس العامة حتى مرحلة التعليم العالي؛
 - العمل بنظام تعليم المدارس العامة والخاصة والذي يقدم أكثر من 16 منهج دراسي لخدمة أبناء الجنسيات المختلفة التي تقيم في الدولة؛
 - وجود مجموعة كبيرة من أفضل الجامعات المعتمدة العامة والخاصة؛
 - وجود منشآت خاصة لتعليم الكبار والتعليم المستمر؛
 - تخفيض نسبة الأمية في دولة الإمارات إلى أقل من 1 %؛
 - توقيع اتفاقية بين شركة مايكروسوفت لإنتاج أفضل الممارسات في مجال برامج التعليم الذكي؛
 - توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري؛
 - اعتماد دليل المنظومة الوطنية للمؤهلات 2012 لجميع مسارات التعليم؛
 - وجود منشآت تعليمية وتدريبية معتمدة لطرح مؤهلات مهنية وطنية؛
 - تطوير مؤهلات مهنية وطنية في مجالات اقتصادية مختلفة وحسب احتياجات سوق العمل.
- مما سبق يتضح لنا أن التعليم الجيد يعد أحد أهم أولويات دولة الإمارات العربية المتحدة ولتحقيق ذلك وضعت الحكومة سلسلة من الخطط الطموحة لاسيما في طريقة تدريس المعلمين وكذا طريقة تعلم الطلاب وتعتبر برامج التعلم الذكية والقوانين العديدة الخاصة بالمعلمين ونظم منح التراخيص والتقييم وكذلك تنقيح المناهج الدراسية بما في ذلك تدريس الرياضيات والعلوم باللغة الانجليزية جزء من تلك الإستراتيجية.

IV- الخلاصة :

هدفت الدراسة إلى إبراز جهود كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في سعيها لتحقيق التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، توصلنا من خلال هاته الدراسة إلى أن جودة التعليم تعد أحد أهم أولويات الدولتين في سعيهما نحو تطوير رأس المال البشري والاقتصاد المتنوع المبني على المعارف، وفي هذا الإطار عملت الدولتين على حوكمة النظام التعليمي، الاهتمام بأعضاء الهيئة التدريسية بدءاً من رياض الأطفال، إلى الجامعات، الاهتمام بالإداريين، المناهج، تقييم الطلبة، الرعاية

الاجتماعية، توفير بيئة العمل الصحية، توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، البحث والتطوير وغيرها من الاستراتيجيات التي من شأنها النهوض بقطاع التعليم سعياً لاحتلال مراكز تنافسية على الصعيد العالمي في هذا المجال.

1. الإحالات والمراجع :

2. Afgan, N., & All. (2005, 6 5-10). sustainable developement of energy, water and environment systems. U.S.A: world scientific publishing co.
3. Taylor, S., & Bogdan, R. (1997). Introduction to quantitative research methods. New York: John Wiley.
4. WCED. (1987). Our environment and development, our common future. Oxford: Oxford university press.
5. (2018). الإطار العام لسياسة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة. الإمارات العربية المتحدة: وزارة التربية والتعليم.
6. التميز في التنفيذ : البيانات لتحقيق أجندة 2030. أجندة التنمية المستدامة. اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.
7. التعليم الجيد. (2020). تاريخ الاسترداد 9 12, 2020، من عن دولة الإمارات: <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/4qualityeducation>
8. التعليم في السعودية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 8 12, 2020، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة: [/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)
9. العربي حجام، وسميحة طري. (2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، 6 (2).
10. أميرة خلف الفتاح. (2016). الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع إشارة إلى واقع التنمية المستدامة في العراق. مجلة الهندسة والتكنولوجيا ، 34 (4).
11. أهداف التنمية المستدامة. (2018). التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة. المملكة العربية السعودية.
12. باتر محمد علي وردم. (2003). مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.
13. حسن عبد السلام علي عمران. (2017). دور الميثاق الأخلاقي في تحسين جودة الخدمة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة (4).
14. حسبية سليم، سارا خالد خال، وبابكر محمد جيمن. (2019). العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وتقاسم المعرفة وتأثيرها على تحسين جودة الخدمة التعليمية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، 25 (111).
15. ديب ريده، وسليمان مهنا. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، 25 (1).
16. عبد الرزاق حمد حسين، وسندس محمود علي. (2019). أثر الاستثمار المحلي في التنمية المستدامة للمدة 2000-2016، مصر أمودجا. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 15 (45).
17. عبد الكريم رليد، ومصطفى عثمان. (2020). رأس المال الفكري كآلية لتحسين جودة الخدمة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي. مجلة دراسات، العدد الاقتصادي ، 11 (2).
18. عبد المنعم عثمان. (بلا تاريخ). تحديات نظم التعليم في الإمارات والعالم العربي. تاريخ الاسترداد 8 12, 2020، من مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: [/https://www.ecssr.ae/reports_analysis](https://www.ecssr.ae/reports_analysis)
19. عثمان محمد غنيم، وماجدة احمد أبو زنت. التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها.

20. عثمان محمد غنيم، وماجدة أحمد أبو زنت. (2007). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار الصفاء.
21. عدنان مناتي، وليلى ناجي مجيد. (2017). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) مع إشارة خاصة للعراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (52).
22. علي سعيد المهنكر. (2017). جودة التعليم وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي. تاريخ الاسترداد 12 8 , 2020، من منتدى علي الهماي للتربية والتعليم: <https://alhammali.mam9.com/t242-topic>
23. فطيمة الزهرة عيسات، وأحمد جميل. (2019). التمكين الإداري كمدخل حديث لتحقيق جودة الخدمة التعليمية في الجامعة الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 12 (1).
24. محمد الناصر مشري، وشريف بقة. (2017). قياس كفاءة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية في ظل متطلبات التنمية المستدامة. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي ، 30 (2).
25. محمد حضري. (2014). دور مؤشرات التنمية البشرية في تعزيز التنمية المستدامة(دراسة عبر الدول). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة (العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الرابع المشترك).
26. محمد يوسف المسيلم. (2011). نظم التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي. تاريخ الاسترداد 12 6 , 2020، من أفاق علمية وتربوية: <http://al3loom.com/?p=997>
27. وليم راكز هاويت. (1990). نحو عالم مستديم. مجلة العلوم (1).